مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور مصادر المعلومات وخدماتها في صنع السياسات العامة
اسم الكاتب: أ.م.د. سلام جاسم عبدالله العزي، م.م. تميم عماد صادق، م.م. حسين علي حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7882
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

https://doi.org/10.25130/tjfps.v3iprivate issue.246

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:

http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

دور مصادر المعلومات وخدماتها في صنع السياسات العامة

" The role of information sources and services in making public policies"

Salam jasem Abdullah [a]
tamem e. sadk [a]
Hussain A. Hussain [a]
diyala University / College of law & Political Science [a]

أ.م.د.سلام جاسم عبدالله العزي [a] *
م.م تميم عماد صادق [a]
م.م حسين علي حسين [a]
جامعة ديالى / كلية القانون و العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:

- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 7. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:

-Sources of political information
- public policy making
- information resource services
- information research center
- service information

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: "Social media has become an important aspect of societies, and its role is no longer limited to personal and social communication among individuals, but it has also taken on political roles. Words such as "Facebook", "Twitter", and "YouTube" have become common in the political arena since the Arab Spring revolutions, which some called "the Facebook revolutions" due to the significant role these sites played in delivering the message of the revolution to the world, creating a sense of organization and management for the revolution's progress under the security control and intense surveillance imposed by the regimes."

*Corresponding Author: salam jasem Abdullah,E-Mail: salam.j.a@uodiyal.edu.iq
Tel:009647706854077 , Affiliation: Diyala University / College of law & Political.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 7 حزيران/2023
-النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- مصادر المعلومات السياسية
- صنع السياسية العامة
- خدمات مصادر المعلومات
- مركز البحوث المعلوماتية
- خدمات المعلومات

الخلاصة : يهدف البحث الى التعرف على مصادر المعلومات السياسية وبيان دورها في صنع السياسات العامة ،مع بيان نماذج مختارة من الدولة الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، ماليزيا)، وتسليط الاضواء على دور المراكز المعلوماتية في دعم السياسات العامة بمعلومات تسهم في تصحيح مسار السياسة العامة، وقد استخدم البحث المنهج الوثائقي (الذي يعتمد على تحليل مصادر المعلومات والدراسات ذات العلاقة) لملائمته وطبيعة اعداد البحث، وقد توصل البحث لجملة من النتائج كان من أبرزها: ان مراكز الابحاث تعد من الروافد الداعمة لصانعي السياسات العامة ، كما ان تجارب الدول الغربية ونجاحها جاء كنتيجة طبيعية لدور مراكز الابحاث العلمية الرسمية و غير الرسمية رفد اصحاب العلاقة بالمعلومات الدقيقة ، يوجد عدد كبير من مراكز الأبحاث في المجتمعات العربية وكانت (مصر وفلسطين والعراق) اكثر الدول العربية في ذلك.

المقدمة :

ان التطور الكبير الذي يشهده المجتمع على مر التاريخ وخاصة في مجال الوصول الى المعلومات وتطور مصادرها ادى بالمجتمعات المعاصرة (مجتمع المعلومات) الى محاولة لأدراك قيمتها وعدها مورد اساسي من موارد الحياة البشرية ، يضاف الى ذلك ان مصادر المعلومات السياسية اصبحت تمثل شريان الحياة الذي يساهم في صنع السياسات العامة لأي بلد ، فالمجتمعات اليوم لا يمكن لها ان تتقدم ما لم تعمل جاهدة على الاستفادة من المعلومات ذات الموثوقية العالية ليس فقط في المجالات العلمية فحسب بل في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن ذلك فان المعلومات ساهمت في بناء مجتمعات قوية تهتم بحقول العلم كافة لإنجاز التخطيط السليم وتحقيق الاهداف المرسومة وهذا لم يكن ليحصل لو لا تطور مسؤوليات صانعي السياسيات العامة في البلدان واعتمادهم على مصادر متعددة للحصول على المعلومات. وتكمن اهمية البحث من اهمية موضوع مصادر المعلومات، اذ ان طرق الحصول على المعلومات السياسية تمثل الشريان الحيوي لمختلف صناع السياسات العامة، اذ ما استرجعت من مصادرها الاساسية ذات الموثوقية بكل زمان ومكان، فضلا عن ذلك فان اهمية البحث يكمن في ندرة البحوث التي تناولت مصادر المعلومات السياسية وأثرها في تشكيل الراي العام . ومن هنا قد شهد العالم عبر التاريخ القديم والمعاصر العديد من الاحداث العامة التي تتعلق ببناء الدولة وادارتها وصنع سياساتها العامة واسلوب مواجهتها للأحداث الطارئة (كالنزاعات والثورات والاضطرابات الداخلية والحروب والمناكفات السياسية....

الخ) وبلا أدنى شك فأن تلك الاحداث تتطلب صنع سياسة عامة ثم اتخاذ قرار مؤثر يكون مستند على معلومات دقيقة، لذ فأن جودة مصادر المعلومات وموثوقيتها لها دور كبير وفاعل ومهم لدى صناع السياسات العامة بالدولة ومن هنا يمكن بيان اشكالية البحث من خلال الاجابة على التساؤلات الاتية:

1. ما المقصود بمصادر المعلومات السياسية؟
2. ما يقصد بالسياسات العامة؟
3. كيف يمكن ان تؤثر مصادر المعلومات في صنع السياسة العامة؟
4. هل توجد مراكز معلوماتية تدعم السياسيات العامة اجنبيا وعربيا ؟

اهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية:

1. التعرف على مصادر المعلومات السياسية وخصائصها.
2. التعرف على السياسات العامة.
3. التعرف على مراحل وخطوات صنع السياسية العامة.
4. الاطلاع على نماذج عربية واجنبية لصنع السياسية العامة بالاعتماد على مصادر المعلومات السياسية. توجيه انظار متخذي القرار حول اهمية مصادر المعلومات السياسية في صنع القرار.

المبحث الاول : مصادر المعلومات

تعامل هذا المحور مع (مفهوم المعلومات، مصادر المعلومات) وتفاصيل ذلك يمكن بيانها بالآتي:

المطلب الاول: مفهوم المعلومات:

المعلومات لغة ترجع الى الامور اللاتينية التي تألفت منها المعلومات حيث ان كلمة (information) مكونة من جزئيين الاول (from) وتعني مظهرا او رقما او صورة او اشارة او نهجا اما كلمة formation فتعني الابداع او التمثيل الوصفي ، في حين ان المعنى لكلمة information تقابلها بالعربية كلمة معلومات.[1]

و عرفتها الشهربلي بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين او لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات.[3]

وعرفها الزهيري: هي مجموعة من البيانات المنظمة ومنسقة بطريقة منطقية لتقديم معنى خاص وتركيبة متجانسة من الافكار والمفاهيم تشهد معالجتها ولغرض هدف معين يقود الى اتخاذ قرار سليم. [4] .

المطلب الثاني: مصادر المعلومات:

تعرف مصادر المعلومات على انها مجموعة من الوسائل او الأدوات او الاوعية التي يمكن من خلالها نقل المعلومات وحفظها واسترجاعها للفئات المستفيدة منها. اما مصادر المعلومات السياسية: فتعرف على انها تلك المعلومات التي يلجا اليها صانع القرار السياسي لدراسة موضوع معين والتعرف على حيثياته.

وتوجد العديد من مصادر المعلومات السياسية يمكن بيان أهمها وفق الاتي [1] :

---

1 . ليث عبدالله الفهوري وزياد كامل ، جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، دار الحامد،عمان،2012،ص74.

2 . احمد معد الشامي سيد حسب الله المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض: دار المريخ، 2011، ص365.

3. انعام علي توفيق الشهربلي، اسماعيل محمد صناعة المعلومات نظريات وتحديات تقنيات وتطبيقات، عمان: الوراق، 2012، ص23.

4 . طلال ناظم الزهيري، البيانات والمعلومات والمعرفة من النص الى المعنى، مقالة منشورة في مدونة طلال الزهيري http;/www.jrtazzrnairi.com

1. الشبكة العالمية للأنترنيت التي تشمل (تطبيقات الهواتف الذكية، الاعلام الرقمي، شبكات التواصل الاجتماعي بكل أنواعها).
2. التلفزيون المحلي والفضائيات.
3. الصحف والمجلات التقليدية والالكترونية.
4. وكالات الانباء الإخبارية.
5. الإذاعة المحلية والعربية والعالمية.
6. المراكز العلمية والبحثية.

كما قسمت مصادر المعلومات بشكل عام الى مصادر المعلومات العلنية ومصادر المعلومات السرية ، اذ تمثل مصادر المعلومات العلنية باقل من 50% وخطورتها تكمن في الصناعة التضليلية لصالح جهات ومؤسسات تقف وراء صياغتها بقصد التشويش المعلوماتي او ما يصطلح عليه بالتلوث المعلوماتي بقصد إيصال معلومات غير حقيقة للطرف المقابل ، اما مصادر المعلومات السرية التي باتت تمثل من افضل مصادر المعلومات خاصة بعد ان فرضت الدول السرية على المعلومات المتعلقة بحركاتها الخارجية وسياساتها وعرقلة الوصول الى المعلومات الضرورية الحقيقية التي تعبر عن مواقف تلك الدول لتبقي معلوماتها في جانب الغموض ، ومن مصادر المعلومات السرية والعلنية لتلك الدول يمكن تمثيلها في الاتي[2] :

1. القنوات الدبلوماسية.
2. العلاقات العامة والشخصية.
3. أجهزة المخابرات والاستخبارات المتقدمة ذات العلاقة بالرصد الالكترونية.
4. مصادر المعلومات الإعلامية.
5. أدوات الرصد والمتابعة.
6. شبكات المعلومات الالكترونية.
7. المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

هذا وسوف يتناول البحث في المبحث الثاني تفاصيل ذلك بالتفصيل.

---

[1]. عادل صالح . الانترنيت والسياسية :دراسة في الاستخدام والتاثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية ، القاهرة : اطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ،2017، ص 66.

[2] بسمة خليل الاوقاتي و سعد السعيدي. مصدر سبق ذكره 145.

يضاف الى ذلك ان المؤسسات البحثية عمدت الى الاستفادة من ميع القنوات التي تتيح مصادر المعلومات السياسية، وبشكل عام يمكن بيان تقسيمات مصادر المعلومات وفق الشكل الاتي:

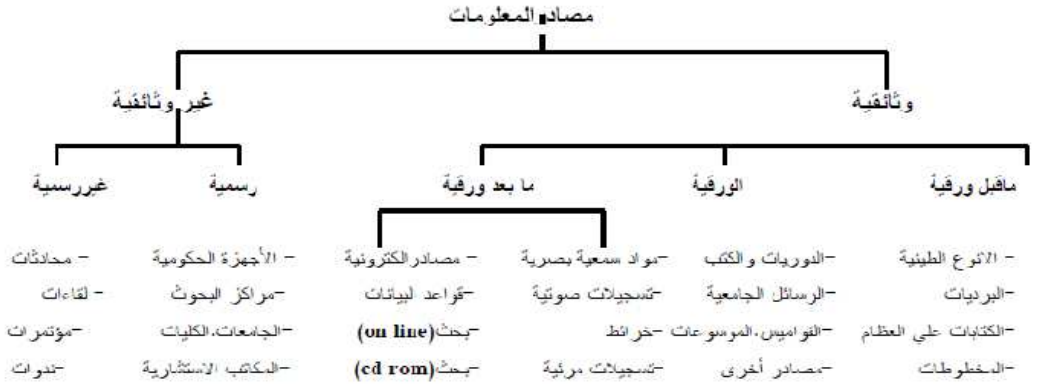

ولقد ازدادت أهمية مصادر المعلومات والحاجة اليها بشكل مطرد كنتيجة طبيعة فرضتها حياة المجتمع (الوضع الأمني، الوضع الاقتصادي، الوضع الصناعي، الوضع الزراعي، الضرائب، الرعاية الاجتماعية ..... الخ) فضلا عن الوعي بدرجة المشاركة الديمقراطية في الشؤون السياسية للبلد، اذ ان ذلك جعل من مصادر المعلومات ثروة وطنية لا يمكن الاستهانة بها ولا تقل أهمية عن الموارد الطبيعة والبشرية، خاصة بعد توفر تكنولوجيا المعلومات واتاحتها للجميع، يضاف الى ذلك ان رقي الحكومات وسياساتها العامة أضحت تتوقف على كمية ونوعية المعلومات المتاحة التي يعتمد عليها صناع القرارات السياسية.

المطلب الثالث: خصائص مصادر المعلومات السياسية:

توجد العديد من الخصائص لمصادر المعلومات يمكن اجمالها بالآتي:

1. الاندماج: اذ يمكن ضم عدة قوائم في قائمة او بيان او نص جديد او جدول او فقرات يتم استخلاصها من نصوص سابقة.

2. جودة المعلومات : دقة المعلومة وسرعة وصولها في اظهار الواقع الفعلي كلما كانت ذات دقة عالية كلما ارتفعت جودتها بالتالي زيادة الثقة لدى المؤسسة حال استخدامها للمعلومة عند اتخاذ القرار.[1]

[1] . جصاص عقبة، اثر جودة المعلومات في تمكين ادارة المعرفة، دراسة حالة مؤسسة اقلات الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مفتوري، كلية العلوم الاقتصادية ،2011، ص23.

3. كمية المعلومات: ان نقص مصادر المعلومات بالنسبة لصانع القرار يؤدي الى ضياع وقت وجهد متخذ القرار، لذا لابد من التأكد من كفاية مصادر المعلومات بأنواعها وتوافرها بقدر مناسب.

4. تدقيق المعلومات: ان مصادر المعلومات تزداد اهميتها كلما اتسمت بالحداثة وتيسير استرجاعها بالوقت المناسب. [1]

5. الحصول عن المعلومات : سهولة الوصول لمصادر المعلومات بالوقت الملائم تزيد من قيمتها.[2]

6. تصويب المعلومة: مصادر المعلومات لا تستفذ في الاستهلاك فهي يمكن ان تستخدم في مجالات مختلفة، فهي يمكن ان تستخدم مع المختص (أ) وثم ان المختص (ب) ولا يمكن ان تستهلك دون نقد ودون تكاليف جدية كبيرة.

7. قيمة المعلومات: المنفعة التي تعود للمؤسسات وصناع القرار من جراء استخدام المعلومات من مصادرها الصحيحة [3] .

8. الوضوح: مصادر المعلومات لابد ان تكون واضحة وخالية من الغموض ومتناسقة مع بعضها

المطلب الرابع: انواع مصادر المعلومات السياسية:

لمصادر المعلومات انواع عديدة فهي تختلف باختلاف الاستخدام الاختصاص وطريقة الافادة منها بشكل عام يمكن ايضاحها بالآتي:

1- مصادر المعلومات السياسية: ويمثل هذا النوع مركز قضية وتستخدم في حالات التهيئة لصنع القرار ثم اتخاذ القرارات العلمية بناءً على ما يتوفر من المعلومات [4] ، وهذا ما سوف يحاول البحث مناقشته من خلال تسليط الضوء على مصادر المعلومات السياسية ودورها في صنع القرار السياسي .

2- مصادر المعلومات الانجازية: طريقة يحصل عليها الفرد على مفاهيم وحقائق تساعده في انجاز عمل او مشروع او اتخاذ قرار.

3- مصادر المعلومات التطويرية تسمى بالإنمائية مثل قراءة الكتب والمقالات والقصد منها تحسين المستوى العلمي والثقافي للأفراد. [5]

---

[1] . سعيد نورية، تفعيل تسويق خدمات المعلومات من خلال تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة، دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية رسالة ماجستير، جامعة جيجل،الجزائر،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علوم المكتبات،2011،ص25

[2] . انعام علي توفيق،صباح رحيمة معن، كفاءة القدرات التنظيمية للمعلومات المحاسبية في التنظيمات المؤية، دراسة تطبيقية، جامعة بابل، بحث منشور في مؤتمر الجودة الخامس جامعة بابل،2014.

[3]. انعام علي توفيق الشهربلي ، اساليب قياس قيمة المعلومات ، دار الوراق ، عمان، 2011، ص35.

4. مرتضى البشير الامين، التوفيق الاعلامي والتكنولوجيا المعلومات، عمان: المناهل، مصدر سبق ذكره، ص30.

[5] . غالب عوض، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، عمان، دار صفاء، 2016، ص137.

4- مصادر المعلومات التعليمية: تتميز في قراءة الطلبة في دراستهم العلمية للمفردات الدراسية.
5- مصادر المعلومات الاسلوبية: تشمل الاساليب العلمية التي تسهل القيام بالأبحاث بشكل أكثر دقة وتشمل المعلومات والرسائل التي تستعمل للحصول على المعلومات والبيانات الصحيحة من الابحاث التي تتميز بموجبها صحة البيانات ودقتها.
6- مصادر المعلومات التوجيهية: أي عمل جماعي لا يستطيع العمل بكفاية دون معلومات تنسيقية ولا يتم ذلك الا عن طريق اعلام توجيهي.
7- مصادر المعلومات البحثية: هي تلك المعلومات التي يحتاج اليها الباحثين على اختلاف مستوياتهم العلمية واتجاهاتهم وميولهم العلمية لأعداد الدراسات والبحوث واثبات التجارب.
8- مصادر المعلومات الترفيهية: وهي المعلومات التي تستخدم لأغراض التسلية والترفيه عن النفس مقروءة كانت ام مرئية[1].

المطلب الخامس: استخدام مصادر المعلومات السياسية:

توجد العديد من الفوائد الناتجة من استخدام مصادر المعلومات يمكن بيانها بالآتي: -

1.منافع شكلية: تعميم منتجات ومصادر معلومات تتسم بالجودة المطلوبة طبقاً لاحتياجات صانع القرار واحتياجاته.

2.منافع زمنية: الوقت الفاصل بين طلب مصدر المعلومات ووقت الحصول عليه ومدى نجاح المؤسسة في استرجاع المعلومات في الوقت الملائم لصانع القرار [2].

3.منافع مكانية: نقل مصادر المعلومات وترتيبها الى اماكن تواجد صنع القرار[3].

4.منافع التملك: او ما يسمى بحيازة الوثائق [4].

5.منافع تخص تقليل الخطأ في تقديم المعلومة وهذه المنفعة تخص بديناميكية الجودة.

---

[1] . مراد كريم، مجتمع المعلومات وأثره في في المكتبات الجامعة، مدينة قسطنطينية انموذجاً – الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة مستوري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم المكتبات، 2008، ص83،

2 . انعام علي توفيق الشهربلي، القيمة المتوقعة للمعلومات الكاملة في معايير اتخاذ القرار، رسالة المكتبة، ص 63.

3 . عيسى محمود الحسن، الترويج التجاري للسلع والخدمات عمان: دار زهران ،2010، ص

4. انعام علي توفيق الشهربلي، اسماعيل محمد ابو رقيقة، صناعة المعلومات، مصدر سبق ذكره 74.

المبحث الثاني : ماهية السياسة العامة

المطلب الاول: تعريف السياسة العامة

تتعدد تعريفات السياسة العامة وتتنوع حسب المعيار أو المنظور الذي يتناول هذا الجانب، فمن منظور الحكومة يعرفها (كارل فردريك) بأنها: "مجموعة القرارات الحكومية المتضمنة لكل ما يجب أن يعمل أو لا يعمل، في ظل معطيات الأوضاع القائمة فيها"[1]. ويعرفها جيمس أندرسون من المنظور نفسه بأنها: " طريقة عمل هادفة يتبعها منفذ أو منفذون في تعاملهم مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز، تندرج في اطار ما هو واقع فعلياً [2].

بينما يعرفها (هارولد لاسويل) حسب منظور القوة، وهو التعريف الشائع لها، بأنها: "من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة" [3]. وبالتالي فهو يعكس إمكانية الطبقة الحاكمة في حصولها على القيم العامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع، وبمعنى آخر فإن السياسة العامة ما هي إلا انعكاسات لوجهة نظر أو إرادة أصحاب القوة والنفوذ الذين يسيطرون على محاور التنظيم السياسي ونشاطات مؤسساته المختلفة [4].

ويعرف (كابريل الموند) السياسة العامة من منظور أداء النظام، بأنها: " محصلة عملية منتظمة تتمثل بتفاعل المدخلات (مطالب+ دعم) مع المخرجات (قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية التنظيمية والتوزيعية والرمزية" ويضيف أيضاً بأنها تعبيرات عن النوايا التي تقوم المؤسسة التنفيذية أو التشريعية بسنها أو إقرارها، فضلاً عن تخصيص الموارد اللازمة وتحديد الجهات

---

[1]. فهمي خليفة الفهدواي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص35.

[2]. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: د. عامر الكبيسي،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص15.

[3] . فهمي خليفة الفهداوي، المصدر نفسه، ص 36.

[4] .المصدر نفسه، ص36.

المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف [1]. بينما يعرفها (ديفيد استن) بأنها: توزيع القيم بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية[2] .

المطلب الثاني: أنواع وأهداف السياسات العامة

سنقسم هذا المطلب على قسمين، يتناول القسم الأول أنواع السياسات العامة في حين يدرس القسم الثاني أهدافها

الفرع الاول: أنواع السياسات العامة

يمكن تقسيم السياسات العامة وفقاً لمعيارين: أما المعيار الأول فيتناولها وفقاً لأداء النظام السياسي، في حين يتناولها المعيار الثاني وفقاً لمستوى الأداء الحكومي.

اولاً :على مستوى أداء النظام السياسي، أي تحديد مستوى الأداء الذي يقوم به النظام السياسي ضمن حدود بيئته، وتقسم على [3] :

1. **السياسات الاستخراجية:** وتعني تعبئة الموارد المادية والبشرية وتوفير الإيرادات العامة، فضلاً عن إعادة توزيع الدخل، وحماية الصناعات الوطنية.

2. **السياسات التوزيعية:** أي تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية لأفراد المجتمع، والتي يمكن قياسها عن طريق تقدير كمية القيم الموزعة وحجم المستفيدين منها، مثل سياسات الإنفاق على التعليم، وسياسات معالجة الفقر والبطالة.

3. **السياسات التنظيمية:** ويقصد بها تعديل وضبط وتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة المشكلات وحالات النزاع والصراع التي تحدث في المجتمع.

---

[1]. كابريل الموند، نقلاً عن: أحمد طيلب، دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص7.

[2] .المصدر نفسه، ص7.

[3] . رواء زكي يونس، وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية، سلسلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد 30، 1997، ص15.

4.**السياسات الرمزية:** وتعني الإيماء والإشارة والأبعاد القيمية والمعنوية والعاطفية، فضلاً عن خلق واستعمال الرموز السياسية والوطنية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتنمي الإحساس بالولاء الوطني، عن طريق الإعلام والصور والشعارات والخطب والشعر وغيرها وكلها تصب في صالح وخدمة النظام السياسي لو تم استخدامها وتوظيفها بالشكل الصحيح.

ثانيا : على مستوى الاداء الحكومي:" إنَّ السياسة العامة التي تنتهجها الدولة في معالجة المشاكل المختلفة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية المترابطة والمتكاملة، كالسياسات الخارجية، السياسات الداخلية، والسياسات العسكرية، فضلاً عن السياسات الاقتصادية والسياسة الاجتماعية[1] .

الفرع الثاني: أهداف السياسة العامة:

تأتي عملية رسم سياسة عامة والعمل على تنفيذها من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف، وبشكل عام فإن الأهداف التي تسعى السياسة العامة الى تحقيقها تتمثل بما يأتي [2]:

1.بناء الدولة وتأكيد سيادتها الداخلية والخارجية وبما يؤمن لها استقلالها وحرية تصرفها في منهجها السياسي.

2.تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العملية، فهي عملية تعبير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات فضلاً عن التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي في حالة انسجام، كما وتعمل تلك التنمية على إمكانية تعزيز الحاضر والمستقبل من اجل تلبية حاجات ومطالب الشعب.

3.تحقيق الاندماج والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع.

4.العمل على حل المشكلات الحاصلة أو التي تحصل في المجتمع، وبما يؤمن إرادة الأفراد وضمان حقوقهم.

---

[1] . نور قيس عبود، مقومات رسم السياسة العامة في (إسرائيل) مع نموذج تطبيقي (السياسة الخارجية الإسرائيلية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص15.

[2] حسيني محمد العيد، السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث جحط1990 – 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2013، ص23– ص24.

المطلب الثالث: عملية رسم السياسة العامة وأهمية مصادر المعلومات فيها

تمر عملية رسم السياسة العامة بمجموعة من المراحل، والتي لا تكون منفصلة بعضها عن البعض الآخر، وإنما متداخلة ومكملة احداهما للأخرى، وتتمثل تلك المراحل بما يأتي:

الفرع الاول: تحديد المشكلة

وأولى تلك المراحل هي تحديد المشكلة، والتي هي –أي المشكلة– حالة أو وضع يفرز عدم رضا عام أو يخلق احتجاجات تتطلب استيعابها عن طريق حلول حكومية، ليتم بعدها تصنيفها، فهل هي عامة – متكررة يمكن مواجهتها أو حلها بطرق معهودة بناءاً على بعض القواعد والأساليب السابقة المعمول بها؟ أم هي مشكلة استثنائية جديدة ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية وانما ينبغي بناء برنامج جديد لحلها؟ [1]

بعد تصنيف المشكلة يتم التعرف عليها وتحديدها ومنحها التفسيرات المناسبة لها والمعبرة عن جميع حقائقها حول ماذا يحدث؟ وما الذي له علاقة بما يحدث؟ وما هو مفتاح الحل لما يحدث؟ وهنا ينبغي تحديد الجواب المناسب والأفضل للمشكلة، وبمعنى آخر تحديد المعايير الواضحة والملاءمة لما يجب على الاجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه، وما الهدف الذي سوف يصل إليه.

الفرع الثاني: مرحلة جمع المعلومات

يتطلب تحديد المشكلة، وتصنيفها، والتعرف عليها، ووضع الحلول اللازمة لها أن يستند إلى محصلة وافية من المعلومات المساعدة على الإحاطة التامة بالمشكلة ومن مختلف جوانبها وتأثيراتها وانعكاساتها، والوصول إلى البديل السليم والرشيد الذي يمكن ترشيحه للعلاج [2].

إن توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات المطلوبة واللازمة والدقيقة يؤدي حتما إلى الكشف عن هوية المشكلات ومواطن الخلل في أي بناء سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، كما تعطي تلك المعلومات والبيانات بعض الخيارات والتصورات التي قد تدور في أذهان الساسة وصناع القرار وواضعي السياسات العامة، والإفادة منها كبدائل في المرحلة القادمة. وهذا يتطلب أن تكون مصادر تلك المعلومات والبيانات متنوعة وموثوقة، وعدم الاعتماد على مصدر واحد بذاته، الأمر الذي يستدعي أن يتصف جامعها بالمهنية

---

[1] . أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، (ب– ت) ، ص250.

[2] . فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سبق ذكره، ص101.

والمؤهلات والخبرة. وتتمثل تلك المصادر –على سبيل المثال وليس الحصر– التي يمكن لصانع السياسة العامة الرجوع اليها بالآتي:

اولاً: الهيئات والمراكز البحثية والاستشارية:

تعد مراكز البحوث والدراسات فضلاً عن الهيئات الاستشارية واحدة من أهم مصادر المعلومات، فهي تستخدم البيانات والإحصاءات المتاحة في المحيط أو البيئة الداخلة والخارجية للنظام السياسي، والتي لها دور كبير في تشخيص وتصنيف مشكلات السياسة العامة لما تقدمه من دراسات وبحوث تعالج القضايا العامة وبنوع من الموضوعية والشفافية، وهكذا فإن تحليل السياسة العامة يتم عن طريق الباحثين العاملين في اطار جامعاتهم أو ضمن مراكز بحثية متخصصة، وأغلب تلك البحوث والدراسات غنية بالمعلومات التي يحتاجها صانعي السياسات العامة [1] .

ثانياً: البعثات الدبلوماسية (السفارات والقنصليات):

يقع على عاتق وزارة الخارجية مسؤولية تقديم المقترحات السياسية عن طريق خبراءها المنتشرين في المناطق الجغرافية والذين يقومون بتزويدها بمعلومات من هذه المناطق، وتعد بعثات الدول الدبلوماسية وممثلياتها من اهم مصادر الدولة لجمع المعلومات عن الدول الأخرى، إذ يمثل الدبلوماسي حواس الدولة فيرى ويسمع ويتكلم بلسان دولته، وتناط به فضلاً عن واجباته مهمة جمع المعلومات وبشكل رسمي لا يثير شكوك الدولة المضيفة، وهي الوظيفة الأكثر أهمية للدبلوماسي كالبيانات المتعلقة بالإمكانيات العسكرية والشخصيات والاتجاهات الفكرية والسياسية والمشكلات الاقتصادية وغيرها، التي يمكن لصانعي السياسة العامة الرجوع اليها والاستفادة منها كتجارب حدثت على ارض الواقع [2].

ثالثاً: وسائل الإعلام والاتصال الموثوقة:

تأتي أهمية وسائل الأعلام والاتصال (المرئية والمقروءة والمسموع) في مجال السياسات العامة عن طريق استخدام المعلومات فضلاً عن التعليق عليها وربطها بالأحداث الجارية واستخلاص النتائج والتوقعات

---

[1] .حسيني محمد العيد، مصدر سبق ذكره، ص95.

[2] .ناظم عبد الواحد الجاسور. أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية :دليل العمل الدبلوماسي والبعثات ، عمان :دار مجدلاوي،2001،ص65.

التي تساعد على تشكيل وجهة نظر المجتمع لهذه القضية أو تلك مستعيناً بالأدوات الاقتصادية والسياسية المستمدة جميعها من أرضية واحدة لخدمة هدف أو مجموعة أهداف محددة[1]

وتشكل المعلومات المكون الأول والرئيس الذي يستند اليه وينطلق منه أي نشاط إعلامي لما يقدمه هذا المكون من مواد أولية إلى المخططين وصانعي السياسات العامة لرفد أعمالهم ومهامهم، وتكمن أهمية المعلومات التي يتم جمعها عن طريق وسائل الإعلام في كونها – أي المعلومات المجمعة– متوالفة مع بعضها البعض ومكملة لبعضها بحيث تكون وحدة واحدة متكاملة حول موضوع معين. أما وسائل الاتصال فهي لا تقل أهمية عن وسائل الإعلام في نقل المعلومات وتوصيلها إلى صانعي السياسات العامة، ونقصد بالاتصال عملية تبادل الأفكار والمعلومات التي تتضمن الكلمات والصور والرسوم والرموز المختلفة [2].

رابعاً: أجهزة الأمن والاستخبارات

تمثل أجهزة الأمن والاستخبارات المجسات التي تستخدمها الدولة لتتحسس بها البيئة الداخلية والخارجية، وتجمع بواسطة هذه الأجهزة المعلومات عنها، وتقسم المعلومات الاستخبارية التي تقع على عاتق تلك الأجهزة الحصول عليها وجمعها إلى أربعة أقسام هي المعلومات السياسية المعلومات الاقتصادية المعلومات العسكرية المعلومات العلمية – التكنولوجيا ، إذ تعمد تلك الأجهزة التفتيش عن المعلومات وبكافة الأنواع ولكي يكون التفتيش عن المعلومات تاماً ومتواصلاً فمن الضروري وضع خطط لجمع المعلومات[3]

إنَّ اغلب الأنشطة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات تتم في غرف التجسس بطريقة سلمية، فهي تعتمد مصادر علنية مثل الصحف والمسافرين أو تقارير المراقبين، وهناك جزء صغير وان كان على درجة كبيرة من الأهمية عند جمع المعلومات الخاصة بالأمن والاستخبارات وهو الذي يعتمد على الأنشطة السرية في الدول الأجنبية[4] .

---

[1] . عزيز علي، دور الإعلام في العلاقات الدولية، مجلة الرسالة، الكويت، العدد 1345، 1989، ص 14.

[2] . ذياب البدانية، الامن وحرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 217.

[3] . فوزي حسين الحديثي ، المعلومات الاقتصادية وكيفية التعامل معها استخبارياً ، مجلة الامن القومي، كلية الأمن القومي، بغداد، العدد 12، 1982، ص 71.

[4] . اكرم ديري، اراء في الحرب والاستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت، ص 172.

الفرع الثالث: تأثير المعلومات ومصادرها في البحث عن مجموعة البدائل واختيار البديل الرشيد

تعني عملية البحث عن البدائل تتبع أثر الصيغ الخاصة المنظورة التي لها القدرة على معالجة المشكلة المترتبة بشكل يحقق أكبر قدر من الأهداف المطلوبة وبأقل التكاليف، وكلما كان عدد البدائل اكثر اتساعاً وتنوعاً كلما كانت حرية صانع السياسة العامة أوسع في اختيار البديل المرضي[1]، ان كمية وطبيعة المعلومات المتوفرة لدى واضعي السياسة العامة تبين خصائص وسمات المشكلة التي يتعاملون معها وفي ضوء ما يتوفر من معلومات وحقائق عن المشكلة لصناع القرار تبرز أمامهم جملة من البدائل السلوكية المنظورة التي قد تكون محدودة أو واسعة ومتنوعة تبعاً لقيم واتجاهات مقترحي السياسات ونوعية خبرتهم او بسبب نوع و مدى كفاية المعلومات المتاحة لهم. وتؤدي المعلومات مجموعة من الأدوار الرئيسة في عملية اختيار البديل الأنسب، وذلك من خلال ما يأتي [2]:

أ- استكشاف البدائل، لا سيما تلك البدائل التي تتسم بإمكانية التنفيذ أولا وان يسهم البديل في الوصول إلى النتيجة المرغوبة بالمقدار المرضي ثانياً.

ب- تحليل البدائل عبر إبراز المنفعة المتوقعة لكل بديل لو تم اختياره وتطبيقه.

ت- تمكين واضعي السياسة العامة ومن خلال كمية المعلومات المتوفرة عن كل بديل المقارنة بينهما من حيث المزايا والعيوب المتوقعة.

ث- كما تؤدي المعلومات دوراً أكبر في عملية اختيار البدائل في أوقات الأزمات عندما لا يسمح الوقت بالبحث عن معلومات إضافية أو ان أجهزة جمع المعلومات تسهم في إخفاء بدائل غير منظورة بسبب عدم معرفتها بها أو أنْ تكون معروفة لكنها مستبعدة نتيجة نقص المعلومات في إبراز جوانبها الإيجابية.

الفرع الرابع: أثر مصادر المعلومات في تنفيذ السياسة العامة والمراحل اللاحقة لها:

بعد اختيار البديل أو المقترح المناسب للسياسة العامة، يتم الانتقال والتحول من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي عن طريق جملة من الوسائل المختلفة والمتكاملة مع بعضها بالوقت نفسه تسمى جميعاً

---

[1] . عبد اللطيف المياح، نظم المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الأمن القومي، كلية الأمن القومي، بغداد، العدد الأول ، 1968، ص54

[2] . احمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص34.

بوسائل التنفيذ، ومن أهمها التنشئة الاجتماعية والسياسية، القوة الاقتصادية، الإعلام والدعاية، القوة العسكرية عبر استخدام السلاح أو التلويح به – وهو ما عبر عنه كابريل الموند بقوله:((...عن طريق استعمال الإكراه المادي المشروع أو التهديد باستعماله)) [1] والتكنولوجيا..الخ، وقد تستخدم الدول واحدة من هذه الوسائل أو اكثر بنفس الوقت تبعاً لتقييم صانعي السياسة العامة وحسب المعطيات والبيئة الداخلية والخارجية المحيطة، إذ يستند صناع السياسة العامة في تقييمهم هذا إلى المعلومات المتوفرة لديهم حول حيثيات الموقف وبيئته[2].

وقد يبدو ولغير المختص إنّ دور المعلومات ينتهي عند مرحلة اختيار البديل الأنسب والبدء بتنفيذه، وهذا تصور غير سليم كون عملية رسم السياسة العامة هي عملية مستمرة وحية قلبها الكائن البشري الحي ولا تكتمل دورة حياتها إلاّ بتحقيق وإنجاز الأهداف التي رسمت من أجلها، وهو ما يؤكد دور وأهمية المعلومات ومصادرها في جميع مراحل رسم السياسات العامة.

المبحث الثالث : نماذج مختارة (امريكيا ماليزيا والوطن العربي) لدور المعلومات في صنع السياسية العامة

لا يمكن الحديث عن اي موضوع معين من دون الاحاطة بمعلومات حول ذلك الموضوع وهذا ينسحب على الكثير من الامور ومنها صنع السياسة العامة والتي لابد الاعتماد على مصادر المعلومات لاتخاذ ما يلزم من معالجة مشكلة او تبني سياسات تلبي طموح المواطن، لذلك سوف نتطرق في هذا المحور عن دور المعلومات في صنع السياسية العامة في الدول موضوع الدراسة، أن اختيار هذه الدول لأسباب منها الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها من الدول الاولى التي اسست اول دستور مكتوب بالعالم شهدت ممارسة لنظام سياسي اصبح المرجع لكثير من الدول اما بالنسبة لماليزيا اذا تميزت هذه الدولة بنهضة كبيرة على كافة الاصعدة ومن الضروري الاطلاع على جزء صغير من ذلك التطور، اما الوطن العربي سوف تكون هناك مجموعة احصائيات لمراكز الابحاث لدول عربية مختلفة التي تقدم المعلومة ومقارنتها بالدول المتقدمة

[1] كابريل الموند، نقلاً عن: د. طه حميد حسن العنبكي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة، الطبعة 2، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، 2015، ص11.

[2] صابر محمد، الكونغرس وعملية صنع القرار الداخلي الامريكي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 175.

المطلب الاول: الولايات المتحدة الامريكية

أن الحديث عن الولايات المتحدة من الاهمية التي تلعبها هذه الدولة على المسرح العالمي والتطور المتقدم في المجالات المختلفة ومنها مصادر المعلومات لذا ارتئينها بدراستها.

يتم صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية على نوعين من المؤسسات، الاولى الرسمية والتي تشكل مصدر للمعلومات وهي كلٌ من مؤسسة الرئاسة، الكونغرس، وزارة الدفاع (البنتاغون)، مجلس الامن القومي و وكالة المخابرات الامريكية (CIA)، وتعد هذه الاجهزة الرسمية التي توفر المعلومات لرئيس الدولة للولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ ما يلزم سوى على المستوى الداخلي او الخارجي، وبحكم موقع الرئيس كفرد واحد يستطيع الحصول على مصادر المعلومات بشكل افضل من تلك التي يحصل عليها أي عضو في الكونغرس، فضلاً عن الدقة والسرعة في اتخاذ القرارات والتحفظ على بعض المعلومات التي تتطلبها السياسة الداخلية والخارجية للدولة[1].

الفرع الاول: يأتي دور الكونغرس في عملية توفير المعلومات لصنع السياسات العامة من خلال دور اللجان الدائمة التي تؤدي دوراً محورياً عن طريق اعطاء الدراسات والتحقيقات والمرافعات، فضلاً عن وجود اللجان المشتركة التي تتشكل من لجنتين لبحث دراسة او امراً معيناً يراد به اتخاذ أو صنع سياسات عامة [2] .

ويرتبط بالكونغرس الامريكي عدة مكاتب للمعلومات منها [3]:

1. مكتب المحاسبة العامة: انشأ وفق قانون الموازنة والمحاسبة لعام 1921، وتبلغ ميزانيته السنوية حوالي (300) مليون دولار بعدد من الموظفين حوالي (500) موظف ويمارس العديد من النشاطات منها مساعدة الكونغرس على القيام بالمسؤوليات الدستورية وطرح التحليلات والتوصيات الى المجلس ورفع التقارير الدورية السنوية والتي تقدر بـ(900) تقرير.

---

[2] . خالد اسماعيل سرحان: دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد كلي العلوم السياسية، 2010، ص35.

[3]. كريمة زواوي: دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص22-23.

2. مركز الكونغرس للخدمات البحثية: إذ يقوم بتزويد الكونغرس بالمعلومات الدولية اللازمة لاتخاذ القرارات وكذلك تقديم الاجابات عن الاسئلة التي يطلبها الكونغرس ويعمل في المركز (850) شخص باختصاصات مختلفة تصل الى (500) اختصاص في شتى العلوم.

3. مكتب تقديم التكنلوجيا: انشأ في عام 1972 وانتج خلال (24) عام حوالي (750) دراسة حول مواضيع منها الامطار الحمضية والرعايا الصحية وتغير المناخ ويزود الكونغرس واللجان بالتحليل الموضوعي الجاد للقضايا العلمية والتقنية المعقدة.

الفرع الثاني: مجلس الامن القومي الامريكي:

يلعب مستشار مجلس الامن القومي الامريكي الدور الاهم في هذا الجهاز والذي اصبح لاعب رئيسي لا بل المنفذ او المشرف على التنفيذ لمصلحة الرئيس الامريكي، وبدلاً من ان يكون مجلس الامن الاداة المعبرة عن تداول الخيارات المطروحة ومناقشتها من خلال الصيغة الجماعية وصولاً الى اتخاذ القرارات، فقد تم تحديد مهام المجلس في تقديم المشورة في القضايا الدولية وتحقيق التكامل والتناسق بين السياسة الداخلية والخارجية ذوات العلاقة بالأمن القومي الامريكي وان المعلومات الجاري تداولها داخل المجلس والمقترحات بشأن الخيارات السياسية للولايات المتحدة الامريكية وتحديد اكلافها ومزاياها يعد عنصراً مؤثراً على استراتيجية الولايات المتحدة بل اصبح من التقليد ان يصدر مجلس الامن التقارير بصيغة دراسات دولية تحت عنوان (استراتيجية الولايات المتحدة) يوضح وجهة نظره للقضايا الدولية والداخلية المرتبطة بالأمن القومي، وما يعطي اهمية لهذا الجهاز على الصعيد الدولي وخصوصاً عدم تمكن وزارة الخارجية على القيام بهذا الدور المهم إذ اصبح الرئيس الامريكي يعول على المعلومات المهمة الصادرة من هذا الجهاز وهذا ما ظهر في زمن مستشار الامن القومي للرئيس (بوش الاب) (برنت سكوكرفت) و(انتوني ليك) زمن الولاية الاولى للرئيس (بوش الابن) [1].

الفرع الثالث: وكالة المخابرات المركزية (CIA):

تقوم هذه الوكالة بثلاث وظائف مهمة ورئيسة وهي اولاً تقديم المعلومات والمعطيات في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية لمجلس الامن القومي، ثانياً تقديم التحليلات والتقويمات والتفسيرات للأوضاع السياسية

[1] . عامر هاشم عواد: حدود الامن القومي الامريكي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، 2013، ص67.

والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية في بلدان العالم بناءً على طلب مجلس الامن او الرئيس الامريكي، واخيراً تقوم بعمليات استطلاع سرية في الخارج لتنفيذ احداث استراتيجية او سياسية او عسكرية محددة في برنامج معين وبأمر رئيس الدولة، ويتضح مدى اهميتها من الميزانية المخصصة لها والتي وصلت الى 30مليار دولار [1].

الفرع الرابع: وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) و وزارة الخارجية:

تقدم وزارة الدفاع المعلومات ذات الطابع العسكري وخاصة في قضية محاربة الارهاب، والى جانب ذلك تأخذ وزارة الخارجية على عاتقها توفير المعلومات في ما يتعلق بالأمور الخارجية من خلال سفاراتها وقنصلياتها المنتشرة حول العالم إذ تقيم امريكا علاقات دبلوماسية مع (180) دولة ويوجد لديها حوالي (5000) موظف متخصص في الخدمات المدنية والتكنلوجية والادارية ويعمل هذا الكادر على ترجمة وتحليل التقارير عن جميع بلدان العالم [2].

ولا يتوقف تقديم المعلومات على المؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة فقط، إذ تلعب مؤسسات **غير رسمية** ومن اهمها مراكز الابحاث والدراسات التي تقدم معلومات بكافة الاختصاصات الى السلطات العامة المهتمة بصنع السياسات العامة ومن هذه المراكز (مؤسسة راند، معهد الانترابرايز، معهد واشنطن للشرق الادنى، معهد بروكينجز، مؤسسة هيرتريج، مركز التقدم الامريكي، مركز كارينغي، معهد كاتو، مركز بيو، مركز وودرو ويلسن، مراكز الدراسات الاستراتيجية والدولية)

المطلب الثاني: ماليزيـا

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية صاحبة نهضة مميزة بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وايضاً في جانب المعلومات ومؤسساته موضوع الدراسة، لقد كانت هناك برامج في المجال التكنلوجي في الثمانينيات مثل البرنامج الماليزي للتعاون التقني، إلا ان رؤية (2020) تعد اهم منطلق لتحول المجتمع

[1] . ياسين محمد حمد العيثاوي وانس اكرم محمد صبحي: صنع القرار السياسي الامريكي، مجلة مداد الآداب، العدد السابع، 2014، ص311.

[2] .عصام عبد الشامي، كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 13 ديسمبر 2018، ص16-18، متاح على الموقع الالكتروني، WWW. EIPSS.EG.ORG

الماليزي نحو مجتمع المعلومات وهذه الرؤية هي عبارة عن مشروع طويل الاجل اعلنته الحكومة منذ العام 1991 والذي خطط نحو مجتمع ماليزي غني .

واهم مؤسسات مجتمع المعلومات في ماليزيا هي كالاتي [1] :

1. المجلس الوطني لتكنلوجيا المعلومات: انشأ عام (1990–1995) خلال الخطة السادسة ووظيفة ذلك لمجلس تقديم النصح والاستشارة للحكومة في الامور المتعلقة بتكنلوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية الماليزية

2. شركة تطوير الوسائط المتعددة: تأسست عام 1996 للأشراف على المبادرة الوطنية لتكنلوجيا المعلومات وفي اكتوبر 2010 اعطت هذه الشركة الى الحكومة خطة تطوير الاقتصاد الرقمي والذي كشف عنه عام 2012.

3. الاجندة الوطنية لتكنلوجيا المعلومات: تم الاعلان عنها عام 1996 وتعمل على توجيه الاستخدام الاستراتيجي لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات والمساهمة في دفع عجلة عام 2020 يتراسها رئيس مجلس الوزراء وتضم اعضاء من القطاعيين الخاص والعام والمجتمع المدني ذوي العلاقة والاهتمام بتكنلوجيا المعلومات والتي تعمل كماكنة فكرية تقدم المشورة للحكومة.

كذلك اعطت الحكومة الماليزية اهتمام واسع بالتعليم والتدريب وهذا ما يشكل نسبة (20–25%) من الميزانية السنوية العامة للدولة ويعد التعليم هو عنصر نجاح التجربة الماليزية واستثمار الانسان هو احد اهم الاولويات ونقل المجتمع من مجتمع زراعي الى مدني متقدم، وانفقت ماليزيا على السياسات التعليمة لعام 2007 نحو (10 مليون دولار) بينما كان نصيب القطاع العسكري حوالي (4 مليون دولار) [2].

وهذا ما يؤكد على الاهتمام الكبير من جانب الحكومة بمجال التعليم الذي يصبح في المستقبل الماكنة العملاقة للمعلومات والتطور الكبير في شتى المجالات واسلوب البحث العلمي الذي يعزز سياسات واولويات تأخذها الحكومة بجدية كبيرة بشأن صنع السياسات العامة.

---

[1] .فريدة طاجين: دور مجتمع المعلومات في تعزيز الامن الانساني دراسة حالة ماليزيا، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2016، ص166.

[2] . محسن محمد صالح: النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 136، 2008، ص39

وخلال الخطة الوطنية طويلة الامد التي تضع مسارات التنمية اذ كانت ابرز سياساتها ما تعرف بـ(سوجوشوشا ماليزيا)وتعني شركة تجارية عامة وهو مصطلح اقتصادي قدمته اليابان وتمكنت من تحقيق تقدم كبير في حجم التجارة ولديها علاقات عالمية في التجارة الخارجية الماليزية وتساهم في نقل المعلومات والتكنلوجيا الى ماليزيا التي من خلالها وعلى اساسها تقوم بوضع السياسات العامة[1] .

ولا يسعنا الحديث أكثر عن دور المؤسسات الاخرى الرسمية وغير الرسمية الموجودة في ماليزيا التي ترفد الحكومة بالمعلومات والتي بدورها تقوم الحكومة بتبني سياسات فعالة لإنجاح عملية النهوض الماليزية وهذا ما يشهده العالم حول تلك التجربة المميزة خلال (40) عام.

المطلب الثالث: مراكز الابحاث في الوطن العربي

يتميز الواقع العربي وانظمته بالشمولية نوعاً ما واحتكار عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات على شخصيات محددة تتولى زمام المبادرة في الحكم، على الرغم من وجود مراكز الدراسات والابحاث التي تعد من المؤسسات المهمة في تزويد المعلومات لصنع السياسات وبمختلف المجالات العلمية والانسانية، وبالمقارنة مع العالم الغربي من ناحية التقدم والتطور على كافة المستويات السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، تلعب مراكز الابحاث دوراً محورياً ومفصلاً مهماً في عملية تزويد المجتمع بالمعلومات وخاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي في صنع السياسات العامة وتأخذ الدور الاستشاري ايضاً في هذه العملية، وتعد كماكنة معلومات مستمرة في تزويد السلطات الحكومية، لذلك ارتئينا الى وضع جدولين يبين عدد المراكز والبحوث لنماذج مختارة من الدول بين العالم الغربي والعربي وكما هو موضح بالجدول الاتي :

[1] . محمد محسن صالح مصدر سبق ذكره، ص 73

جدول(1) اعداد المراكز البحثية في بلدان العالم الغربي والعربي [1][2]

	بلدان العالم الغربي		بلدان العالم العربي	
ت	البلد	العدد	البلد	العدد
1	الولايات المتحدة الامريكية	1830	مصر	57
2	الصين	429	فلسطين	44
3	بريطانيا	287	العراق	42
4	المانيا	194	الاردن	40
5	الهند	192	تونس	38
6	فرنسا	177	المغرب	33
7	الارجنتين	137	اليمن	30
8	روسيا	122	لبنان	27
9	اليابان	108	الامارات	14
10	كندا	99	الجزائر	13

بغض النظر عن عدد المراكز الموجودة في الوطن العربي والتي تتسم بالإيجابية في مجالات معينة، لكن السؤال الاهم هو مدى فعالية تلك المراكز في عملية صنع السياسات العامة في العالم العربي؟ وما مدى رغبة الحكومات العربية في التعامل والاعتماد على تلك المراكز العلمية في وضع السياسات العامة التي تعد عماد الدولة في عملية التنمية الشاملة؟ والواقع يشير ان نظام الحكم في العالم العربي كما اشرنا سابقاً والذي يتسم

[1] .خالد وليد محمود: دور مراكز الابحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر، سلسة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ص12، متاح على الموقع الالكتروني للمركز.

[2] .رانجة زكي: دور مؤسسات البحث العلمي ومركز الفكر ((think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، اعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر، 2015، ص7، ومتاح على الرابط الالكتروني www.jilrc.com

بالأحادية والتسلط نوعاً ما في ادارة الحكومة او الدولة عل العكس من العالم الغربي الذي يتميز بوضوح معالم تطبيق مبادئ الديمقراطية السياسية، **لذلك تشكل مراكز الابحاث والدراسات** رافداً مهماً في توفير المعلومات والاستشارات الى الجهات المعنية وهذا ما هو واضح في مدى التقدم الحاصل في دول العالم الغربي والتي اشرنا اليها والتي تعتمد على اسلوب البحث العلمي المتقدم والفرق الكبير في مدى التخصيص المالي لهذه المراكز ودعم البحث العلمي بكل تخصصاته، ويعد العراق جزءاً من العالم العربي الذي تميز مراحل حكمه بالأحادية لفترات طويلة ومع التغيير بعد عام 2003 شهد نظام حكم اخر لكن افتقر الى الضعف والتخبط في ادارة النظام السياسي وهذا الامر انعكس على مدى الاهمال الذي يعانيه القطاع العلمي والمعلوماتي المهم.

الخاتمة والاستنتاجات :

باتت المعلومات ومصادر الحصول عليها من اهم المرتكزات التي تعتمد عليها مختلف دول العالم المتقدم، اذ تعد مراكز الابحاث والدراسات الرسمية وغير الرسمية منها من الروافد الداعمة للجهات السياسية وخاصة فيما يتعلق بصنع السياسيات العامة ، وهذا ما هو واضح في مدى التقدم الحاصل في دول العالم الغربي والتي اشرنا اليها والتي تعتمد على اسلوب البحث العلمي المتقدم والفرق الكبير في مدى التخصيص المالي لهذه المراكز ودعم البحث العلمي بكل تخصصاته، وهذا الامر ينسحب على النظام السياسي وخصوصاً عملية صنع السياسات العامة، وتعد هذه الاخير في كل دول العالم بأنها عصب ومحور الحياة لأي دولة، إذ من خلال هذه العملية يتم تنظيم امور المجتمع وتحقيق رفاهيته وتوفير متطلباته وحل جميع المشاكل التي تواجه الدولة والمجتمع، ومن اجل المضي في تلك العملية يجب ان تكون هناك مراكز او مؤسسات رسمية والغير رسمية لتوفير المعلومات وتزويد صانعي السياسات العامة بها، ولا حضنا مدى اهمية المعلومات في كل من الولايات المتحدة الامريكية وماليزيا نموذج البحث إذ ساعد توفر المعلومات على قطع شوط كبير في عملية اتخاذ الكثير من السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المستوى الداخلي والخارجي، وهذا ما هو واضح للدور الذي تقوم به امريكيا في العالم باعتبارها القوى العظمى، وتعد ماليزيا تلك الدولة الزراعية الفقيرة التي تمكنت منذ العام 1981 وبرئاسة (المهاتير محمد) الرئيس الماليزي من النهوض الاقتصادي الكبير وتحقيق التنمية الشاملة بفضل التخطيط وصنع السياسات الناجعة ، ومما سبق يوصي البحث بضرورة الاهتمام بالمراكز البحثية ، فضلا عن دعمها لما لها من دور أساسي في تهيئة كل مصادر المعلومات لصناع السياسات العامة وبالتالي المساهمة في القرار الرشيد المبني على أسس علمية سلمية .

Conclusion:

Information and the sources of obtaining it have become one of the most important foundations on which the various countries of the developed world rely, as the official and unofficial research and studies centers are among the tributaries that support the political parties, especially with regard to making public policies, and this is what is evident in the extent of progress in the countries of the western world, which We referred to it, which depends on the method of advanced scientific research and the big difference in the extent of financial allocation for these centers and support for scientific research in all its disciplines. Through this process, the affairs of society are organized, its welfare is achieved, its requirements are met, and all problems facing the state and society are resolved. In order to proceed with this process, there must be official and unofficial centers or institutions to provide information and provide public policy makers with it. We do not underestimate the importance of information in Both the United States of America and Malaysia are the research models, as the availability of information helped go a long way in the process of making many policies in the United States of America at the internal and external levels, and this is clear for the role that America plays in the world as the great powers, and Malaysia is that country The poor agricultural sector, which since 1981 and under the leadership of (Mahathir Muhammad) the Malaysian President, has been able to achieve great economic advancement and achieve comprehensive development thanks to effective planning and policy-making. Public policies and thus contribute to the rational decision based on peaceful scientific foundations.

المصادر والمراجع:

1. احمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد 42، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009.

2. أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، (ب– ت).

3. احمد معد الشامي سيد حسب الله المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، دار المريخ الرياض ، 2011.

4. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009.

5. اكرم ديري، اراء في الحرب والاستراتيجية وطريقة القيادة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت.

6. انعام علي توفيق الشهربلي، اسماعيل محمد صناعة المعلومات نظريات وتحديات تقنيات وتطبيقات، الوراق، عمان، 2012.

7. انعام علي توفيق الشهربلي، اساليب قياس قيمة المعلومات ، دار الوراق،عمان،2011.

8. انعام علي توفيق، صباح رحيمة معن، كفاءة القدرات التنظيمية للمعلومات المحاسبية في التنظيمات المئوية، دراسة تطبيقية، جامعة بابل، بحث منشور في مؤتمر الجودة الخامس،جامعة بابل،2014.

9. بسمة خليل الاوقاتي، وسعد السعيدي، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة دراسات دولية ، ع 50 ، 2011.

10. جصاص عقبة، اثر جودة المعلومات في تمكين ادارة المعرفة، دراسة حالة مؤسسة اقلات الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مفتوري،2011.

11. جعفر عزيز محسن الموسوي: دور النظام الحزبي في النظام السياسي دراسة مقارنة بين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، 2017.

12. حسيني محمد العيد، السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990 – 2012، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2013 .

13. خالد اسماعيل سرحان: دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.

14. خالد وليد محمود: دور مراكز الابحاث في الوطن العربي الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر، سلسة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة – قطر، ص12، متاح على الموقع الالكتروني للمركز.

15. ذياب البدانية، الامن وحرب المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

16. رانجة زكي: دور مؤسسات البحث العلمي ومركز الفكر ((think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، اعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر، 2015، ص7، ومتاح على الرابط الالكتروني www.jilrc.com

17. رواء زكي يونس، وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة في تركيا الركيزة الاقتصادية، سلسلة دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد 30، 1997.

18. سعيد نورية ، تفعيل تسويق خدمات المعلومات من خلال تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة، دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علوم المكتبات، جامعة جيجل، الجزائر،2011.

19. صابر محمد، الكونغرس وعملية صنع القرار الداخلي الامريكي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

20. طلال ناظم الزهيري، البيانات والمعلومات والمعرفة من النص الى المعنى، مقالة منشورة في مدونة طلال الزهيري http;/www.jrtazzrnairi.com

21. عادل صالح، الانترنيت والسياسية، دراسة في الاستخدام والتاثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية، اطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة،2017 .

22. عامر هاشم عواد، حدود الامن القومي الامريكي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 42، 2013 .

23. عبد اللطيف المياح، نظم المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الأمن القومي، كلية الأمن القومي، بغداد، العدد الأول ، 1968 .

24. عزيز علي، دور الإعلام في العلاقات الدولية، مجلة الرسالة، الكويت، العدد 1345، 1989 .

25. عصام عبد الشامي، كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 13 ديسمبر 2018، ص16-18، متاح على الموقع الالكتروني، WWW. EIPSS.EG.ORG

26. عيسى محمود الحسن، الترويج التجاري للسلع والخدمات، دار زهران، عمان، 2010 .

27. غالب عوض، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء، عمان، 2016.

28. فريدة طاجين، دور مجتمع المعلومات في تعزيز الامن الانساني دراسة حالة ماليزيا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2016، ص166.

29. فهمي خليفة الفهدواي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2001.

30. فوزي حسين الحديثي، المعلومات الاقتصادية وكيفية التعامل معها استخبارياً، مجلة الامن القومي، كلية الأمن القومي، بغداد، العدد 12، 1982 .

31. طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، الطبعة 2، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، 2015.

32. كريمة زواوي، دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2015.

33. ليث عبدالله الفهوري، وزياد كامل، جودة المعلومات والذكاء الاستراتيجي في بناء المنظمات المعاصرة، دار الحامد، عمان،2012.

34. محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 136، 2008.

35. مراد كريم، مجتمع المعلومات واثره في في المكتبات الجامعة، مدينة قسطنطينية انموذجاً – الجزائر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم المكتبات، جامعة مستوري، 2008 .

36. .ناظم عبد الواحد الجاسور. أسس وقواعد العلاقات الدبلوماسية :دليل العمل الدبلوماسي والبعثات ، عمان :دار مجدلاوي،2001،

37. نور قيس عبود، مقومات رسم السياسة العامة في (إسرائيل) مع نموذج تطبيقي (السياسة الخارجية الإسرائيلية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015.

38. ياسين محمد حمد العيثاوي، وانس اكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الامريكي، مجلة مداد الآداب، العدد السابع، 2014.

References:

1 .Ahmed Al-Kafarneh, Factors Influencing the Decision-Making Process in Foreign Policy, Journal of International Studies, Issue 42, Center for International Studies, University of Baghdad, 2009.

2 .Ahmed Mustafa Al-Hussein, Introduction to Public Policy Analysis, Scientific Center for Political Studies, Jordan, (B-T.(

3 .Ahmed Maad Al-Shami, Syed Hasaballah, The Encyclopedic Dictionary of Library and Information Terms, Dar Al-Marikh, Riyadh, 2011.

4 .Ahmed Nouri Al-Nuaimi, Foreign Policy, University House for Printing, Publishing and Translation, Baghdad, 2009.

5 .Akram Dairy, Opinions on War, Strategy and Leadership Method, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, d. T.

6 .Inam Ali Tawfiq Al-Shahrabli, Ismail Muhammad, Information Industry, Theories and Challenges of Technologies and Applications, Al-Warraq, Amman, 2012.

7 .Inam Ali Tawfiq Al-Shahrbali, Methods of Measuring the Value of Information, Dar Al-Warraq, Amman, 2011.

8 .Inam Ali Tawfiq, Sabah Rahima Maan, Efficiency of Organizational Capabilities for Accounting Information in Centennial Organizations, Applied Study, University of Babylon, research published at the Fifth Quality Conference, University of Babylon, 2014.

9 .Basma Khalil Al-Awqati, and Saad Al-Saeedi, The Role of Information in the Foreign Political Decision-Making Process, Journal of International Studies, p. 50, 2011.

10 .Jasas Oqba, The Impact of Information Quality on Enabling Knowledge Management, Case Study of the Algerian Iqlat Foundation, Master Thesis (unpublished), Faculty of Economic Sciences, Maftouri University, 2011.

11 .Jaafar Aziz Mohsen Al-Musawi: The role of the party system in the political system, a comparative study between (the United States and the United Kingdom), master's thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017.

12 .Hosseini Mohamed El-Eid, Health Public Policy in Algeria, An Analytical Study from the Perspective of the Modern Institutional Approach 1990-2012, Master Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University - Ouargla, 2013.

13 .Khaled Ismail Sarhan: The Role of Information in the Foreign Political Decision-Making Process in the United States of America, Master Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2010.

14 .Khaled Walid Mahmoud: The Role of Research Centers in the Arab World, the Current Reality and Conditions for the Transition to Greater Efficiency, a series of studies, The Arab Center for Research and Policy Studies, Doha - Qatar, p. 12, available on the center's website.

15 .Theyab Al-Badania, Security and Information War, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, Amman, 2002.

16 .Ranja Zaki: The Role of Scientific Research Institutions and Think Tanks in the Rationalization of Public Policies in Arab Countries, Proceedings of the Ninth International Conference, Algeria, 2015, pg. 7, available at www.jilrc.com

17 .Rawa Zaki Younes, Wesal Najeeb Al-Azzawi, Public Policy in Turkey is the Economic Pillar, Strategic Studies Series, University of Baghdad, Issue 30, 1997.

18 .Saeed Nourieh, Activating the Marketing of Information Services through the Application of the Principles of Total Quality Management, a field study in the Central Library, Master Thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, Department of Library Sciences, University of Jijel, Algeria, 2011.

19 .Saber Muhammad, Congress and the American Domestic Decision-Making Process, PhD thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 2006.

20 .Talal Nazim Al-Zuhairi, Data, Information and Knowledge from Text to Meaning, an article published in Talal Al-Zuhairi's blog http;/www.jrtazzrnairi.com

21 .Adel Salih, The Internet and Politics, A Study of Use and Influence in the Light of Local and International Experiences, Atlas for Publishing and Media Production, Cairo, 2017.

22 .Amer Hashem Awwad, Borders of American National Security, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 42, 2013.

23 .Abd al-Latif al-Mayah, Information Systems and the Foreign Political Decision-Making Process, National Security Journal, National Security College, Baghdad, Issue 1, 1968.

24 .Aziz Ali, The Role of Media in International Relations, Al-Risala Magazine, Kuwait, Issue 1345, 1989.

25 .Essam Abdel-Shamy, How Decisions Are Made in the United States of America, Egyptian Institute for Studies, Political Studies, December 13, 2018, pp. 16-18, available on the website, WWW. EIPSS.EG.ORG

26 .Issa Mahmoud Al Hassan, Commercial Promotion of Goods and Services, Dar Zahran, Amman, 2010.

27 .Ghaleb Awad, Services for Beneficiaries of Libraries and Information Centers, Dar Safaa, Amman, 2016.

28 .Farida Tajine, The Role of the Information Society in Promoting Human Security, a Case Study of Malaysia, PhD thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science and International Relations, University of Mohamed Khedir Biskra, Algeria, 2016, p. 166.

29 .Fahmy Khalifa Al-Fahdawi, Public Policy, a Holistic Perspective in Structure and Analysis, Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman 2001.

30 .Fawzi Hussein Al-Hadithi, Economic Information and How to Deal With It Intelligence, National Security Journal, National Security College, Baghdad, Issue 12, 1982.

31 .Taha Hamid Hassan Al-Anbaki, Contemporary Political and Constitutional Systems, 2nd edition, Al-Ghufran Printing Office, Baghdad, 2015.

32 .Karima Zawawi, The Role of Thinking Rooms in Making Public Policy in the United States of America, Master Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Larbi Ben M'hidi University of Oum El-Bouaghi, Algeria, 2015.

33 .Laith Abdullah Al-Fahuri, and Ziad Kamel, Information Quality and Strategic Intelligence in Building Contemporary Organizations, Dar Al-Hamid, Amman, 2012.

34 .Mohsen Muhammad Salih, The Malaysian Advancement, a Reading in the Backgrounds and Milestones of Economic Development, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Strategic Studies Series, Issue 136, 2008.

35 .Murad Karim, The Information Society and its Impact on University Libraries, Constantinople as a Model - Algeria, PhD thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, Libraries Department, Mastouri University, 2008.

36 .Nazem Abdul Wahid Al-Jasour. Foundations and strength